وزير الخارجية الروسي: قرارات الجامعة العربية حول سورية تعتبر رفضا للتسوية السلمية للأزمة فيها

■ موسكو / متابعات :

أكد سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي أن القرارات التي اتخذتها قمة الجامعة العربية بالدوحة بشأن سورية رفض للتسوية السلمية للازمة في البلاد.

وقال لافروف : "استقبلنا نتائج قمة الجامعة العربية في الدوحة بأسف وأقول ذلك بصراحة ونرى أن جوهر القرارات التي اتخذت هناك يتمثل في أن الجامعة رفضت التسوية السلمية في سورية".

وتابع لافروف: "إن قرارات الجامعة العربية تلغي في حقيقة الأمر بيان جنيف الذي يدعو للمفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة".

وتعليقا على قرار الجامعة الذي يسمح بتوريد السلاح إلى المعارضة قال لافروف:" حتى من دون التطرق إلى مدى تناسبه مع القانون الدولي يمكن الاستنتاج أنه يهدف إلى تشجيع المجابهة".

في سياق متصل، أكد رئيس مجلس الشؤون الدولية الروسي ووزير الخارجية الأسبق إيغور إيفانوف أن قرار الجامعة العربية بتسليم مقعد سورية في الجامعة إلى "المعارضة" خطأ كبير وسيقود إلى المزيد من التصعيد.

ونقلت وكالة "إيتار تاس" الروسية عن إيفانوف قوله للصحفيين خلال زيارة عمل إلى النمسا:" إن الجامعة العربية تتحمل مسؤولية كبيرة عن الوضع في سورية وعليها أن تلعب دورا سياسيا لا أن ترسل أسلحة إلى بلد يشهد"نزاعا".

وأضاف إيفانوف:" إن أي قرار يجب أن يبدأ من وقف إراقة الدماء ومن المستحيل البدء بمفاوضات مع وضع شروط مسبقة لافتا إلى أن قرار الجامعة بتسليم مقعد سورية لـ "المعارضة" خطأ كبير.

وتابع المسؤول الروسي إن على المجتمع الدولي ألا يرسل أسلحة إلى سورية بل عليه أن يجلس إلى طاولة المفاوضات مع الأطراف المعنية في البلاد وفي حال استمر الوضع في سورية على هذا المنوال فسيشكل ذلك مأساة للمجتمع الدولي بأكمله لأننا لم نستطع إيقاف حرب هناك.

من ناحيته شدد السفير الروسي في بيروت الكسندر زاسبيكن على "ضرورة إيجاد الحلول السلمية للازمة السورية فالإجراءات الدفاعية مشروعة"، موضحا أن المناورة التي دعا لها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في البحر الأسود غير مرتبطة بأي أحداث في المنطقة".

وأشار إلى أننا "سوف نواصل النهج السلمي السياسي ومصرون باتصالاتنا مع الجميع بضرورة تطبيق السلمية والتصدي لكل أنواع التدخل والاعتداءات ونريد أن نوضح خطورة هذا النهج للعالم".

ولفت إلى أن "هناك تدخلات غير مباشرة وهجوم متنوع على الحكومة السورية وهذا التدخل خطير جدا"، قائلا "لن نسمح باستمرار التدخل في سورية".

وأكد السفير الروسي: "لم نر أي مخرج إلا التسوية السياسية، وروسيا ضد محاولات إسقاط القيادة السورية بالقوة".

14 OCTOBER

14 أكتوبر

يومية - سياسية - عامة

www.14october.com

www.14october.com

السبت 30 مارس 2013م - العدد 15727

أزمة النائب العام تؤجج الشارع المصري

أزمة النائب العام التي أشعلها القضاء المصري بعد قراره الأربعاء الماضي ببطلان مرسوم الرئيس المصري «محمد مرسي» والحكم بعودة النائب العام السابق «عبدالمجيد محمود» إلى منصبه، تحرك من شأنه أن يؤجج الشارع من جديد بعد موجة من العنف الدامي وقعت الأسبوع الماضي أمام مقر جماعة الإخوان المسلمين بالمقطم.

وأوضحت الصحيفة أنه على خلفية أزمة الرئيس «مرسي» مع القضاء المصري الذي لا يزال مواليًا لنظام الرئيس المخلوع «حسني مبارك»، دعا العديد من الأحزاب السياسية المعارضة إلى حشد المظاهرات امس الجمعة للضغط على الرئاسة للامتثال لأحكام القضاء والإعلان التام عن استقلاله.

ونقلت الصحيفة عن «جمال عيد»، محام حقوقي، قوله في هذا الصدد :»في نهاية المطاف إن الأزمة تُمثل خلاف سياسي، فهي ليست مسألة قانونية بقدر ما هي قضية سياسية..وهو ما يمثل إحراجًا للرئيس «مرسي» ويلقي بظلال من الشك حول إحترام أحكام القضاء.»

ولفتت الصحيفة إلى أن الأمر بات محيراً حول النظام القانوني في مصر وأكثر ارتباكًا فيما يخص الدستور الجديد الذي أصبح متعدد التفسيرات، مضيفة أن النزاع الجديد يعكس بوضوح كمية الفوضى القانونية التي تعيشها مصر.

وأشارت الصحيفة إلى أن الإشتباكات والمصادامات بين القضاء والرئاسة تكررت كثيرًا منذ أن قضت المحكمة المصرية ببطلان الانتخابات البرلمانية وحل مجلس الشعب الذي يهيمن عليه الإسلاميون. وفي وقت سابق، أمرت محكمة القضاء الإداري بوقف مسار الانتخابات البرلمانية الجديدة والتي كانت مقررة في نهاية إبريل المقبل، وهو ما زاد من حدة الإحتقان بين الرئيس وأنصاره وبين القضاء.

(الإخوان) يتحايلون على القانون

تحت عنوان «إنها مؤسسة دينية! إنها جمعية خيرية! إنها حركة سياسية!».. رأت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية أن جماعة الإخوان المسلمين في مصر تتحايل على القانون بالنسبة لوضعها غير الشرعي حتى الآن، مشيرة إلى أن الإخوان تسعى إلى إرباك المعارضة بخطواتها المختلفة.

ومضت الصحيفة تقول:» إن الخدع والذرائع السياسية في مصر ما بعد الثورة أصبحت مروعة، ولكن الوضع الذي تجد فيه جماعة الإخوان المسلمين نفسها في تلك الأيام هو الأمر الأكثر حيرة وجدلًا، لاسيما وأنها الجماعة التي وصلت إلى الحكم بما في ذلك رئيس الجمهورية «محمد مرسي».

على الرغم من أنها الجماعة الأقوى سياسيًا في مصر؛ إلا أن الدعوى القضائية التي رفعت ضدها أمام المحكمة أوصت بعدم قانونيتها.. وردًا على ذلك، تسعى الجماعة إلى تقنين وضعها كمنظمة غير حكومية لتتفادى الرقابة الحكومية.

وقالت الصحيفة:» إن جماعة الإخوان المسلمين التي أسسها «حسن البنا» عام 1928 عاشت في مأزق شديد تحت حكم الرئيس المخلوع «حسني مبارك»، وعانت من موجات من القمع والاضطهاد، رغم أنها رسمياً لم يكن لها وجود، ولكن على أرض الواقع تجذرت فروعها وامتدت أطرافها إلى معظم قرى ونجوع مصر.

وبعد انتفاضة يناير 2011 التي أسقطت النظام السابق، شكلت الجماعة حزبًا سياسيًا ناجحًا «حزب الحرية والعدالة» لتشارك في الحياة السياسية.. ولكن وضع الجماعة ما زال غير مؤكد: «هل هي جماعة دينية أم حركة سياسية أم مؤسسة خيرية؟ ومن يمولها؟ وما هي عضويتها؟ ومن هو المسؤول الرسمي؟».

وأوضحت الصحيفة أن المعارضة المصرية تقول:» إن الرئيس «محمد مرسي» ليس إلا رئيسًا صوريًا لحكم المرشد الأعلى للجماعة، والتي تقول أيضًا أن ثورة لم تغير سوى نظام قمعيي بآخر مشابه له».

ولفتت الصحيفة إلى أن جماعة الإخوان سعت للخروج من أزمة حلها من خلال بوابة المنظمات غير الحكومية التي من شأنها أن تعفي الجماعة من الاضطرار إلى الكشف عن الكثير من مواردها المالية وممارساتها العامة في التوظيف والأنشطة ، وفي الوقت نفسه تسمح لها بالانخراط في العمل السياسي.

مسيرة «التحرير» لـ«القضاء العالي»: الشعب جاع في عهدك يا مرسي

الآلاف يتظاهرون في الإسكندرية للمطالبة بتولي الجيش السلطة

صباحي من تونس: لن نسمح بوجود مستبد جديد لا فرد ولا جماعة

■ القاهرة / تونس / متابعات :

توجهت مسيرة تضم العشرات من ميدان التحرير إلى محيط دار القضاء العالي للمطالبة بإسقاط نظام الرئيس محمد مرسي وحل جماعة الأخوان المسلمين ورحيل النائب العام المستشار طلعت عبد الله، ورفع المشاركون بها «حزم» البرسيم، وأعلام مصر، ولافتات مكتوباً عليها «ما أجرأكم على باطلكم»، و«الشعب جاع في عهدك يا مرسي».

على جانب آخر، ساد الهدوء ميدان التحرير، وتم رصد وجود (8) خيام بمحيط ميدان التحرير منها (6) خيام بالحديقة الوسطى، وخيمتان بجوار المتحف المصري، بعد إحراق جميع الخيام الموجودة بالميدان، الخميس أثناء محاولة مجهولين فض الاعتصام بالميدان.

ونظم العشرات من معتصمي التحرير وقفة احتجاجية بالميدان رافعين صورة كبيرة للرئيس الراحل، جمال عبد الناصر، ولافتة كبيرة مدوناً عليها (الشعب يريد إسقاط النظام) و(إعدام السفاح)، تحتوي على مقارنة بين نظام الرئيس مبارك ونظام الرئيس محمد مرسي.

من جهة أخرى خرج المئات من المتظاهرين في الإسكندرية في مسيرة احتجاجية، عقب صلاة أمس الجمعة، من ساحة مسجد القائد إبراهيم إلى مقر قيادة المنطقة الشمالية العسكرية بسيدي جابر، للمطالبة بإسقاط الرئيس محمد مرسي، وجماعة الإخوان المسلمين، ومطالبة الجيش بتولي السلطة لفترة انتقالية جديدة، وتشكيل مجلس رئاسي مدني لحين إجراء انتخابات رئاسية.

وشهدت المسيرة انقساماً متكرراً بين المتظاهرين حول خط سير المسيرة، إذ انقسم المتظاهرون على طريق الكورنيش حول مؤيدين بالخروج في مسيرة إلى المنطقة الشمالية العسكرية لاستمرار عملية حث الجيش على تولى السلطة، بينما امتنع المعارضين لتأييد المجلس العسكري عن المشاركة في المسيرة.

وتقدم المسيرة أعضاء حركة «قادم»، ومؤسسو رابطة جمع توكيلات من المواطنين لمطالبة الجيش بإسقاط حكم جماعة الإخوان المسلمين والمطالبة بتولي الجيش السلطة لفترة انتقالية يتم خلالها إجراء انتخابات رئاسية جديدة.

وعلى عكس المتوقع تغيبت القوى السياسية بالإسكندرية عن المشاركة في التظاهرات التي دعت لها العديد من الحركات والقوى السياسية بالقاهرة في إطار مليونية «مابنتهددش».

وحمل المتظاهرون لافتات أخرى منددة بحبس الناشط السياسي حسن مصطفى الذي تم حبسه لمدة عامين على خلفية تعديه على احد وكلاء النيابة، كما حملوا صوراً لـ«جيكا»، و«الجندي».

وشارك في المسيرة حركة «قادم» المتجهة إلى المنطقة الشمالية ومعهم العديد من النشطاء المستقلين وأهالي وأسر شهداء الثورة والمصابين، فيما امتنعت القوى السياسية عن المشاركة لرفضها فكرة تولي الجيش السلطة والاستقواء به للعودة لما سموه بالـ«الفاشية العسكرية»، فى حال الخلاص من «الفاشية الدينية».

وطالب المشاركون في المسيرة بحل الحكومة الحالية وتشكيل حكومة ائتلافية جديدة، ومحاسبة المتورطين في قتل المتظاهرين منذ تولي مرسي الحكم وبالتحديد منذ فاعليات الذكرى الثانية للثورة.

ورفع المتظاهرون لافتات كبيرة كتبوا عليها «ارحل»، و اللافتات المضادة لحكم جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي الحرية والعدالة.

من جانبها أصدرت حركة تغير بالإسكندرية بيانا مساء أول من أمس الخميس أعلنت خلاله المشاركة في الفعاليات.

وقال إيهاب القسطاوى – منسق عام الحركة – «أن مشاركتنا في التظاهرات للرد على خطاب مرسي الذي هدد وتوعد فيه المعارضين والإعلاميين بشكل صريح».

ووجه «القسطاوى» الدعوة للشعب المصري للخروج في جميع ميادين مصر لإسقاط هذا النظام والتأكيد على أن محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، لن يستطيعوا منع الشعب المصري من حقه في استكمال ثورته.

واتهم الإخوان بأنهم عملوا على تقسيم المجتمع إلى فئات مختلفة وضرب الهوية المصرية والوحدة الوطنية، مشيراً إلى أن النظام فشل فشلاً ذريعاً في تعاطيه للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأوضح أن النظام كان شغله الشاغل منذ تمكنه من مقاليد الأمور بمصر، هو تمكين عشيرته من مفاصل الدولة والسيطرة على مؤسساتها، وبهذا المنطق فإن تعامل نظام عشيرة الإخوان المسلمين المتمثل في مؤسسة الرئاسة مع الأزمات التى تقتحم البلاد منذ توليه السلطة، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك على فشله هو وعشيرته في التعامل حتى مع الأزمات البسيطة للمواطن.

«ان سياق الثورة في تونس وفي مصر هو سياق واحد، كان لتونس فضل البشارة وكان لمصر دور التأكيد على أن هذه الثورة ليست احتياجا قطريا بل عربيا قوميا» هذا ما أكده حمدين صباحي «مؤسس التيار الشعبي المصري» خلال لقائه مع قيادات الحزب الجمهوري بتونس الخميس مشيرا إلى أن طوال فترة الـ 18 يوما في ميدان التحرير، لم يرفع علم غير العلم المصري إلا فلسطين، ولم ترفع صورة في الميدان إلا صورة جمال عبد الناصر وهذا تعبير عن اختيار قومي في اختيار الأمة وقبلها فلسطين، هذا هو الأهم في الإدراك الجمعي في الثورة المصرية.

وأضاف صباحي أن هناك عدواناً أصيلا على الديمقراطية وعلى الشعب صاحب القرار في مصر وهي التجربة التي أوصلت الإخوان إلى الرئاسة، نشهد عدوانا منهجيا متصلا على الحقوق الأساسية للمصريين أدى إلى استشهاد 70 مصريا في ظل حكم مرسي وأدى وإلى عودة ظواهر الاحتجاز غير القانوني لمئات النشطاء السلميين وإلى التعذيب الذي أودى بحياة الشهيد محمد الجندي وكلها ممارسات لا يمكن أن يربط بينها بين الديمقراطية شيء، مؤكدا أن الذين ذهبوا إلى الصندوق لم تكن أهدافهم من التصويت هذا المشهد الذي آل إليه الوضع في مصر الآن.

وقال صباحي إن الفقراء المصريين هم أكثرية وعامل رئيسي في الثورة واليهم ينتسب الأغلبية من الشهداء لم يحصلوا على غاياتهم في الثورة.

ومن المؤكد أن آراءهم في الصندوق كانت لتحقيق العدالة الاجتماعية التي لم ينالوها، مشيرا إلى أن الثورة في مصر ولا في تونس لم تكن نتاج هذه الأحزاب السياسية، بل كانت تعبيرا عن إرادة شعبية ومبادرات شبابية، بالتأكد أسهمت فيها أحزاب وتيارات سياسية لكنها لم تكن صاحبة الريادة ولا القيادة فيها.

وشدد صباحي على ضرورة أن تطور الأحزاب السياسية وعيها وأن تنتقل إلى الثورة بحزمة من المهام الخدمية والاقتصادية والثقافية والسياسية وسط الجماهير، كما تفرض عليها عدم الاكتفاء ببنية وإمكانية حزب منفرد يحكم البلاد وذلك عبر تشكيل جبهات منفتحة على المجتمع المدني وأشكال التنظيم الجديدة التي اقترحتها الجماهير من خلال ثورتها. وهي نفس الملامح التي بدأت هذه الثورة التي أودت بالطغاة الفاسدين بن علي ومبارك. وقال «هذه الانتخابات التي أعطت الشرعية لرئيس منتخب لا يمكن أن تدوم، لأنها أدّت إلى سقوط شرعيته الانتخابية بمجرد سقوط الشهداء».

كلمات

› أكرم القصاص

نائب عام واستبداد خاص وضمير ميت

قلنا عشرات المرات إن الحق فوق القوة، والقانون فوق الجميع حاكمين ومحكومين، لكننا نرى من يبررون الباطل ومن يحولون المعارك إلى أشخاص، ويقلبون الحق باطلاً. نقول هذا بمناسبة عودة اللغط حول النائب العام بعد حكم محكمة الاستئناف ببطلان تعيين المستشار طلعت عبدالله نائباً عاماً، وإبطال قرار رئاسي كان واضحاً من البداية أنه خاطئ.

الخطأ لا علاقة له بأشخاص المعين أو المفصول، فالدستور السابق والحالي يقول إن النائب العام يتم اختياره من ترشيحات المجلس الأعلى للقضاء، وهو أمر لم يحدث وبالتالي بني على باطل ولا يصح معه التبرير، وليس له علاقة بمدى الحب أو الرفض لشخص المستشار عبدالمجيد محمود أو طلعت عبدالله. بالرغم من أن المقارنة بين الاثنين تأتي لصالح عبدالمجيد محمود بفروق ضوئية.

السادة المبررون من ترزية الضمير الميت يصرون على تبرير الباطل والدفاع عن التسلط. ويخترعون من أجل هذا قصصا وحكايات ومؤامرات اتضح أنها من نسج خيال متلبك. مرة يقولون إن إزاحة عبدالمجيد محمود كانت من مطالب الثورة. وأخرى يقولون إنه كان وراء براءة المتهمين بقتل المتظاهرين، ناسين أنه هو من حبس مبارك فضلاً عن أنه استند لأدلة قدمتها السلطة التنفيذية. والأهم هنا أن عبدالمجيد محمود أصر، بالرغم من علمه أنه لن يعود، على أن يبرئ ساحته من اتهامات باطلة طالته، ضمن حملة تبرير الاستبداد. والرجل كل ما فعله أنه لجأ للقضاء، وأثبت إلى أى مدى يمكن للاستبداد أن يطيح بالحق.

بالرغم من خروج عبدالمجيد محمود لم يقدم النائب العام الجديد دليلا واحداً يدين من تمت تبرئتهم أو أعاد فتح تحقيق. وكل ما فعله أنه تحول إلى أداة فى يد جماعة الإخوان ومكتب الإرشاد وطارد المتظاهرين وتورط فى تنفيذ تعليمات الرئاسة بمحاولة إدانة متظاهرين أبرياء أمام الاتحادية وضغط على المستشار مصطفى خاطر ليدين أبرياء وهو أمر مسجل فى تقرير قدمه خاطر للمجلس الأعلى للقضاء. وأخيراً ينفذ النائب العام تعليمات الجماعة بضبط وإحضار نشطاء متهمين بمهاجمة الجماعة، بالرغم من عدم وجود أدلة، بل إنه اتهم علاء عبدالفتاح بحرق مقر المرشح الرئاسي السابق أحمد شفيق، الذي فجر مفاجأة عندما قال إنه تنازل عن بلاغه.

لكن طاقم الضمير المستتر يبرر الباطل، ويحاولون تصوير القضية على أنها تخص أشخاصا، بينما هي تخص عدوانا على القانون والقضاء والعقل والمنطق، وتظهر إلى أي مدى يغضب الرئيس من أجل مكتب الإرشاد، أكثر مما يغضبه حصار المحكمة الدستورية، ويغضب النائب العام على غضب الرئيس، وليس على انتهاك القانون. ويتحول من ممثل للشعب والقانون إلى ممثل لجماعة ومصالح خاصة، ثم بعد ذلك فإن أصحاب الضمائر الميتة من أنصار الاستبداد يتهمون من يدافع عن القانون بأنه يدافع عن شخص. بينما العدوان على القانون مستمر بلا توقف خلال شهور في إعلانات وقرارات خاطئة وتقود البلاد إلى صدام وفوضى.

الأولى أن يسارع الرئيس إلى مراجعة قراراته ومستشاريه، وأن يعود للشعب بسرعة وألا يبقى طويلاً في عالم جماعة تواصل عملها سرا بالرغم من أنها تمتلك كل السلطات العلنية.

حول العالم

اعتقال جندي أميركي قاتل في صفوف «النصرة»

■ واشنطن / وكالات :

أعلنت وزارة العدل الأميركية أن جنديا سابقا في الجيش الأميركي يدعى إريك هارون اعتقل بتهمة التآمر بعدما قاتل في سوريا في صفوف جبهة النصرة التي وضعتها واشنطن على قائمة المنظمات الإرهابية. ويواجه هارون في حال إدانته عقوبة السجن المؤبد، وهي أقصى عقوبة لتهمة التآمر مع منظمة إرهابية.

وقالت الوزارة في بيان لها أوردت فيه مقتطفات من القرار الاتهامي لمكتب التحقيقات الفدرالية إف بي آي، إن هارون (30 عاما) الذي خدم في صفوف الجيش الأميركي لمدة ثلاث سنوات، اعتقل الأربعاء الماضي في مطار واشنطن داليس لدى عودته من سوريا، حيث كان يقاتل ضد قوات نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

ومثل هارون في ظهور أولي أمام محكمة في فرجينيا الخميس، وقال مكتب النائب العام الأميركي إن من المقرر أن يمثل في جلسة استماع يوم الثلاثاء المقبل.

وبحسب البيان فإن هارون اعتراف إثر التحقيق معه بارتباطه بمقاتلي جبهة النصرة، التي تعتبرها الولايات المتحدة مرتبطة بتنظيم القاعدة في العراق، وأنه شارك معهم في تدريبات عسكرية.

كما أقر الجندي الأميركي السابق -طبقا للبيان- بأنه نقل بندقية من طراز كلاشنيكوف بقصد استخدامها في قتال القوات الموالية للأسد، واعترف أيضا بإطلاقه النار مرة واحدة على الأقل من قاذفة صواريخ مضادة للدروع.

ووفقا لإقرار مكتوب يدعم الدعوى الجنائية، فإن هارون خدم بالجيش الأميركي في الفترة من 2000 إلى 2003، وسرح من الخدمة لأسباب طبية بعد إصابته في حادث سيارة.

وخلال وجوده في سوريا أدلى هارون بتعليقات «معادية للصهيونية»، وظهر -على ما يبدو- في أشرطة فيديو قال فيها إنه يشارك في العمل المسلح إلى جانب مقاتلي المعارضة ضد نظام الأسد، بحسب ما نقل عنه بيان وزارة العدل الأميركية.

وقد ذهب هارون إلى سوريا في يناير الماضي للقتال مع عناصر من جبهة النصرة ضد قوات الأسد.

ويقول مسؤولون أميركيون إن جبهة النصرة هي الأفضل تنظيما وفعالية بين جماعات المعارضة السورية المسلحة. وبالرغم من مطالبة مسؤولين أميركيين للأسد بالتنحي عن حكم سوريا وسعيهم إلى دعم مقاتلي المعارضة، فانهم يعبرون عن القلق من أن يصبح لجماعات «متشددة» مثل تلك المرتبطة بالقاعدة موطئ قدم في سوريا.

قتلى في تفجير استهدف قائدا عسكريا ببيشاور الباكستانية

■ إسلام آباد / وكالات :

قتل ستة أشخاص وأصيب 15 آخرون بجروح في تفجير بمدينة بيشاور الباكستانية، استهدف قافلة عسكرية تضم قائد قوات حرس الحدود في إقليم خيبر بختون خوا شمال غرب البلاد وفق مصادر أمنية باكستانية.

وقالت الأنباء من إسلام آباد إن قائد القوات نقل إلى المستشفى بعد إصابته في الهجوم.

ووقع الهجوم عند نقطة تفتيش في مدينة بيشاور عاصمة الإقليم، حين قام شخص بتفجير نفسه بقافلة قوات حرس الحدود، لكن سيارة قائد تلك القوات عبد المجيد مروت كانت قد تجاوزت نقطة التفتيش مما أدى إلى إصابته بجروح طفيفة طبقا لمصادر الشرطة.

وأشارت مصادر طبية إلى أن مستشفى ليدي ريدينغ -أكبر مستشفيات بيشاور- استقبل جثث ستة قتلى بينهم امرأتان، إضافة إلى ثلاثة عناصر من حرس الحدود، كما أن من بين الجرحى عدد من قوات حرس الحدود.

وقالت وحدة المفرقعات إن قرابة 12 كيلوغراما من المتفجرات استخدمت في التفجير الذي لم تتبن أية جهة حتى الآن المسؤولية عنه، لكن إقليم خيبر بختون خوا يقع في نطاق المنطقة القبلية المحاذية للحدود مع أفغانستان التي تعد معقل حركة طالبان والجماعات المتحالفة معها، وشنت من خلالها في الشهور والأعوام الماضية هجمات ضد القوات الحكومية.

وتشهد باكستان منذ عام 2007 موجة هجمات وتفجيرات تنفذها حركة طالبان باكستان، تستهدف قوات الأمن والجيش ورموز الحكومة.

ومع اقتراب موعد الانتخابات العامة في 11 مايو القادم في باكستان، تخشى الأحزاب أن تؤثر الهجمات على التجمعات السياسية وسير عملية الاقتراع التي تعتبر أساسية لتوطيد الديمقراطية في هذا البلد الذي تعاقبت عليه الانقلابات العسكرية منذ إنشائه عام 1947.

تعيين بريدلوف قائدا أعلى للناتو

■ بروكسل / وكالات :

أقر حلف شمال الأطلسي (ناتو) ترشيح الجنرال في سلاح الجو الأميركي فيليب بريدلوف لمنصب القائد الأعلى للحلفاء في أوروبا والذي يعتبر القائد الأعلى لقوات الحلف بعد سحب ترشيح الجنرال الأميركي جون ألين للمنصب.

وقال الحلف في بيان إنه بعد استكمال إجراءات المصادقة على ترشيح بريدلوف في الولايات المتحدة سيتم تعيينه خلفاً للأميرال الأميركي جيمس ستافريديس في حفل تسلّم وتسليم متوقع في ربيع 2013 في مقر قوات الحلف في أوروبا بمدينة مونز في بلجيكا.

وتولى بريدلوف قيادة القوات الجوية الأميركية في أفريقيا وأوروبا من قاعدة رامشتاين الألمانية.

وقال الرئيس الأميركي باراك أوباما في بيان ترشيح بريدلوف للمنصب إنه «على مدار ثلاثة عقود، عمل الجنرال بريدلوف بتميز قائدا على كل مستويات القوات الجوية الأميركية وفي أرجاء العالم من واشنطن إلى ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وكوريا الجنوبية».

وأضاف أنه عندما تولى بريدلوف قيادة القوات الجوية الأميركية في أوروبا وقيادة القوات الجوية للناتو، أرسى الثقة والعلاقات العميقة مع الحلفاء والشركاء في الناتو، الأمر الذي يعد رصيدا له عندما يتولى الدور الجديد المهم نيابة عن الولايات المتحدة والحلف.

وقال وزير الدفاع الأميركي تشاك هاغل خلال مؤتمر صحفي إن الجنرال بريدلوف البالغ من العمر 57 عاما «مؤهل جدا» لتولي المنصب الجديد.

من جهته قال بريدلوف إنه شرف له أن يشغل هذا المنصب.

وسيخلف الجنرال بريدلوف بذلك الأميرال الأميركي جيمس ستافريديس ليتواصل بذلك التقليد المتبع في هذا المنصب المعقود لواؤه تاريخيا لأميركي.

وكان من المفترض أن يكون المنصب من نصيب الجنرال الأميركي جون ألين ولكنه اختار أن يتقاعد الشهر الماضي عقب فضيحة جنسية أطاحت بالمدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية (سي آي أي) ديفد بترايوس، على الرغم من تبرئة وزارة الدفاع الأميركية (بنتاغون) لألين من أي تهم.